الأنباء
الاربعاء 23 نوفمبر 2016

م. أحمد الجسار ود.سميرة السيد عمر وعدد من مسؤولي «الكهرباء» و«الأبحاث» خلال جولة في مقر المشروع

مشروع «الشقايا» خطوة فعلية أولى نحو دخول عصر إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة (قاسم باشا)

وزير الكهرباء دشّن ربط 20 ميغاواط من المرحلة الأولى في مشروع «الأبحاث» بالشبكة الكهربائية

الكويت تدخل فعلياً عصر الطاقات المتجددة من باب «الشقايا»

دارين العلي

أدخل معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء الكويت جديا إلى عصر الطاقات المتجدد أمس بربط الطاقة المنتجة من المرحلة الأولى في مشروع الشقايا بالشبكة الكهربائية بإدخال 20 ميغاواط من محطتي الرياح والألواح الكهروضوئية إلى الخدمة الفعلية.

ودشن وزير الكهرباء والماء م.أحمد الجسار عملية الربط بحضور مدير عام المعهد د.سميرة عمر ووكيل وزارة الكهرباء م.محمد بوشهري وأعضاء لجنة متابعة مشاريع الطاقة المتجددة وعدد من الوكلاء المساعدين في الوزارة وقيادي المعهد، حيث يعتبر المشروع الخطوة الفعلية الأولى في السعي لتحقيق توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، باستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتأمين إنتاج 15٪ من حاجة الكويت للطاقة بحلول عام 2030.

وقال وزير الكهرباء والماء ووزير الأوقاف بالوكالة م.أحمد الجسار إن هذا المشروع يمثل حقبة جديدة وأوسع نطاقا للطاقة الكهربائية وتطورا مهما في هذا المجال وهو ما وجه به صاحب السمو الأمير نحو استخدام هذا النوع من الطاقة، ومنه تسعى الوزارة لأن يصل إلى 15٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية بحلول العام 2030.

ولفت الى ان تحقيق هذه النسبة يعتبر تحديا كبيرا للوزارة حيث تعمل على إنجاز 4500 ميغاواط بحلول 2030 حيث الطاقة الكهربائية الإجمالية المتوقعة ستكون وقتذاك 30 ألف ميغاواط.

ولفت إلى أنه المشروع الأول الذي يربط بشبكة الوزارة وطاقته يكفي لتزويد 200 منزل بأحمالها القصوى و400 منزل في الأوقات العادية، مشيرا إلى أن المشاريع المقبلة التي ستربط بشبكة الكهرباء هي مشروع العبدلية بقدرة 60 ميغاواط ومشروع اسطح الخزانات الأرضية بقدرة 35 ميغاواط، بالاضافة الى تكملة المرحلة الأولى من مشروع الشقايا و 22 مشروعا محليا تستفيد منه المنشأة الخاصة به ويوفر على الشبكة الكهربائية بشكل غير مباشر.

وعما إذا كانت الوزارة ستدفع قيمة 20 ميغاواط لمعهد الأبحاث، قال إن هذا المشروع هو مشروع دولة وبالتالي لا يتم دفع هذه القيمة لان الدولة هي التي انفقت على إنشائه، وحول ادارة المشروع لفت الى أن الشركة المنفذة للمشروع ملزمة بإدارته وصيانته لمدة 6 سنوات وبعد انتهاء المدة نتحدث عن إدارة المشروع.

وقال في كلمة له خلال التدشين ان ربط الجزء الثاني من المرحلة الاولى والتي تبلغ 50 ميغاواط من الطاقة الشمسية بالشبكة سيتم نهاية العام القادم، فتكون الوزارة قد حققت نسبة 1٪ من الطاقة المتجددة قبل العام 2018 لتصبح 3٪ قبل العام 2020 لينضم هذا المشروع الى باقي مشروعات الطاقة المتجددة التي تهتم بها الوزارة.

وبيّن الجسار أن رحلة الكهرباء في البلاد بدأت منذ العام 1913 عندما تم إدخال الكهرباء الى قصر السيف، لافتا الى ان وزارة الكهرباء والماء وضعت العديد من الخطط الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات المتنامية للطاقة فأقامت العديد من المحطات منها محطة الزور الشمالية والتي ستدخل الى مرحلة التشغيل التجاري مطلع الأسبوع القادم لتدعم الشبكة بحوالي 1500 ميغاواط. وذكر الجسار ان مشروع محطة توليد الخيران سيتم تنفيذه على 3 مراحل ليدعم الشبكة بحوالي 4500 ميغاواط تبدأ مرحلته الاولى العام 2020 وكذلك مشروع المؤيدين ليدعم الشبكة بحوالي 6000 ميغاواط في مرحلتيه الاولى والثانية. ونوه بانه في إطار جهود الحكومة لتحقيق النمو المستدام لمواجهة الزيادة المتوقعة على الطاقة الكهربائية، فان الوزارة تعزز قدر انتاج المحطات المركبة من 17 الف ميغاواط حاليا الى 40 الف ميغاواط بحلول العام 2035، لافتا الى ان كمية الوقود الاحفوري المستهلك من تشغيل هذه المحطات ستقفز من 370 الف برميل نفط يوميا الى حوالي مليون برميل نفط يوميا في العام 2035.

وفي كلمة لها قالت مدير عام معهد الأبحاث سميرة السيد عمر إن موقع الشقايا قبل 6 أعوام كان منطقة صحراوية، ثم امتدت إليه يد معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع وزارات وهيئات وطنية على رأسها وزارة الكهرباء والماء لتحويلها إلى مجمع ينتج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة، كخطوة مهمة لتبني تطبيقات الطاقات المتجددة، وتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لتأمين 15٪ من حاجة الكويت من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة ونظيفة بحلول العام 2030.

وأضافت أن الربط يشكل إنجاز مرحلة هامة على طريق تنفيذ هذا المشروع الوطني الكبير عبر ربط محطة الطاقة الكهروضوئية بسعة 10 ميغاواط ومحطة طاقة الرياح بسعة 10 ميغاواط مباشرة بالشبكة الوطنية للكهرباء، وذلك لأول مرة في تاريخ شبكة التوزيع الكهربائي بالكويت، فاليوم ندشن عهدا جديدا لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وقالت: إن الحصاد الذي نقطفه اليوم إنما هو ثمرة جهود تواصلت على مدار سنوات عدة، فمعهد الكويت للأبحاث العلمية قام منذ العام 2010 بتصميم خرائط دقيقة لمصادر طاقة الرياح والطاقة الشمسية في البلاد، ومن ثم تم اختيار هذا الموقع (الشقايا) بعدما ثبت أنه أنسب المواقع لإقامة مثل هذه المحطات، وبعد إنجاز تلك الخرائط قام المعهد بإعداد المخطط الهيكلي للموقع، والبدء في تشييد أولى محطات الطاقة المتجددة في الكويت والتي تعتبر المرحلة الأولى لتنفيذ المخطط الهيكلي للمجمع الذي يضم ثلاث محطات: الأولى للطاقة الشمسية الحرارية وتنتج 50 ميغاواط للطاقة الشمسية الحرارية، والمحطة مزودة بقدرة تخزينية تصل إلى 10 ساعات يوميا والتي ستدخل الخدمة في النصف الاول من 2018. والمحطة الثانية للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 10 ميغاواط، والمحطة الثالثة لطاقة الرياح بقدرة 10 ميغاواط التي دخلت الخدمة أمس.

ولفتت الى انه بالإضافة إلى ما سوف يحققه هذا المجمع – بعد دخوله الخدمة بشكل كامل – من مردودات اقتصادية واجتماعية هامة، فإن له مردودا بيئيا ممتازا يتمثل في الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 196 ألف طن سنويا في المرحلة الأولى، وصولا إلى ما يقارب الـ 5 ملايين طن بعد انتهاء المرحلة الثالثة والأخيرة، وهو ما يدعم موقف الكويت الإيجابي تجاه الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والذي عكسته القيادة السياسية الحكيمة في توقيع اتفاق باريس، كما تبلور موقف الكويت الوطني بشكل خاص في قمة المناخ المنعقدة مؤخرا في مراكش والتي شهدت مشاركة صاحب السمو.

وأهدت هذا الإنجاز إلى مقام صاحب السمو، الداعم والراعي الأول لمشاريع الطاقة المتجددة في البلاد، ذاكرة تحفيز سموه لأبناء المعهد للمضي في هذا الاتجاه، واهتمامه السامي بنتائج أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وبهذه المناسبة، صرح المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء د.سالم الحجرف، أن هذه الخطوة تعتبر واحدة من عدة خطوات تم عملها خلال هذا العام نحو تنفيذ مبادرة الشقايا للطاقة المتجددة، حيث بين ان المعهد كان قد بدأ في وقت سابق بإعداد دراسات استراتيجية واقتصادية وفنية وبيئية خاصة بمشاريع نقل وتوطين تقنيات الطاقات المتجددة في البلاد، وأكدت هذه الدراسات مدى ملاءمة الظروف المناخية لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر طاقة متجددة ونوعية التقنيات المناسبة في الكويت.

وأضاف د.الحجرف أن هذا المشروع التطبيقي بني على أساس دراسة جدوى إقامة محطة للطاقة المتجددة باستخدام أنسب التقنيات لأجواء الكويت، مثل نظام الطاقة الشمسية الحرارية، ونظام الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ونظام طاقة الرياح، وقد خلصت الدراسة إلى وضع أنجع السيناريوهات المتاحة لتوطين تقنيات توليد الطاقة المتجددة للفترة من عام 2015 وحتى العام 2025، وذلك لاستيعاب قدرة إنتاجية تصل إلى 2,000 ميغاواط يتم تنفيذها على ثلاث مراحل، إذ يعد هذا المشروع خطوة في مشوار الألف ميل، وستتبعها بإذن الله العديد من الخطوات لتأمين مصادر طاقة المستقبل للكويت، مبشرا بأن الكويت سوف تكون على موعد مع إنجازات اخرى في هذا الاتجاه بالقريب العاجل.

د. سميرة السيد عمر متحدثة إلى الزميلة دارين العلي

الجسار: إنتاج 15٪ من الكهرباء عبر الطاقات المتجددة تحدّ كبير نعمل على إنجازه

«العبدلية» وأسطح الخزانات الخطوة المقبلة

عمر: 5 ملايين طن حجم الانبعاثات التي يوفرها المشروع على البيئة في البلاد

مبنى الركاب الجديد في المطار مغطى بالكامل بالألواح الشمسية

كشف وكيل الوزارة المساعد لقطاع المشاريع الكبرى م.حسام الطاحوس أن جميع العقود المبرمة حديثا تلزم المكاتب الاستشارية ان تكون مباني المنازل الحكومية مصممة بحيث تتم تغطية 15٪ من الطاقة المتجددة وبدأ يظهر هذا الشرط مثل سطح مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت وكذلك مجمع الوزارات في الجهراء.

إعادة فحص الملفات كشفت عن عدة مخالفات من قبل بعض الموظفين في «استرداد المديونيات»

«الشؤون»: شبهة إهدار 10 ملايين دينار من «المساعدات الاجتماعية» تحيل عدداً من المسؤولين الحاليين والسابقين إلى النيابة العامة

كريم طارق

أصدرت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح توجيهاتها بإحالة ملف المساعدات الاجتماعية بوزارة الشؤون إلى النائب العام مطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن التحقيق في شبهة الجريمة الجزائية المتعلقة بالمساعدات.

وقد حمل عنوان كتاب الإحالة إلى النائب العام الإبلاغ عن شبهة جريمة جزائية تتعلق بملفات المساعدات الاجتماعية لدى وزارة الشؤون، حيث تبين للوزارة أثناء إعادة فحص ملفات المساعدات العامة وجود عدة مخالفات إدارية وبعد إحالة الوقائع للتحقيق الإداري بالوزارة تبين وجود إهمال وتقصير من قبل بعض موظفي إدارة الرعاية الأسرية المكلفين بإجراءات استرداد المديونيات التي صرفت دون وجه حق والقائمين بالإشراف والرقابة عليهم الأمر الذي من شأنه الحاق ضرر جسيم بالمال العام محل الحماية القانونية.

واشتمل كتاب احالة ملف المساعدات إلى النائب العام على بيان انتهاء التحقيق في الوزارة معاقبة بعض موظفي إدارة الرعاية الأسرية بجزاءات تأديبية، كما تبين أن تلك المخالفات تشكل شبهة جريمة جزائية مؤثمة بالمادة 14 من قانون حماية الأموال العامة رقم 1 لسنة 1993 والتي تنص على أن كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطأ في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها او يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة أيا كان ذلك ناشئا عن إهمال أو عن الإخلال بواجباتها أو عن اساءة استعمال السلطة داخل البلاد أو في خارجها يعاقب بالحبس المؤقت مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين وتكون العقوبة الحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار اذا كان الخطأ جسيما وترتب على الجريمة إضرار بأوضاع البلاد المالية أو التجارية أو الاقتصادية أو بأي مصلحة قومية أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن الحرب ويجب على المحكمة اذا أدانت المتهم أن تأمر بعزله عن الوظيفة.

وجاء في كتاب الإحالة أيضا أن الخطأ بحق المكلفين بعمل إجراءات الاسترداد من الموظفين والمكلفين بالإشراف والمتابعة ترتب عليه التأخير في تحصيل المديونيات في العديد من ملفات المساعدات منذ عام 1994 حتى تاريخه وتعاقب عليها وكلاء مساعدون ومديرون ومراقبون ورؤساء أقسام الذين لهم حق الرقابة والمتابعة ومنهم من هو خارج الخدمة للتقاعد ومنهم الذين مازالوا في الخدمة في إدارات ومواقع مختلفة الأمر الذي يستحيل معه إجراء التحقيق معهم لبيان مسؤوليتهم عن تلك الوقائع والتي بلغت جملتها 10,4 ملايين دينار وذلك بصرف النظر عما إذا كان السداد مستمر في البعض منها ومتوقف في الأخرى أو لا يوجد سداد في البعض الآخر، والمتيقن منه أن الخطأ أدى إلى التأخير في التحصيل وهو ما يعتبر اضرارا بالمال العام محل الحماية القانونية ومن ثم فان ذلك الخطأ يشكل شبهة جريمة جزائية مؤثمة وفق القانون وتكون النيابة العامة هي المختصة بالتحقيق بها عملا بنص المادة 9 فقرة 1 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وأوضح كتاب الإحالة أن وزارة الشؤون وفي إطار حرصها على أعمال قواعد القانون خاصة المتعلقة بحماية الأموال العامة تقوم بإعادة فحص باقي الملفات والتي تقدر بعدد 28 ألف ملف موقوف قابل للزيادة عن طريق اللجان المختصة بالوزارة للوقوف على أي تجاوز أو مخالفات قانونية بشأنها، على أن توافي جهات التحقيق المختصة بما يسفر عنه الفحص تأكيدا لمبدأ سيادة القانون.

الجدير بالذكر، أن اجمالي عدد ملفات المساعدات الاجتماعية في وزارة الشؤون في مختلف وحدات الرعاية الأسرية البالغ عددها 28 وحدة يبلغ 39 ألف 75 ملف وأن عدد الملفات التي تم حصرها يبلغ 35 ألفا و32 ملفا كما يبلغ عدد الملفات المفقودة والتي تثير علامات استفهام 4 آلاف و43 ملف، وبالرغم من ذلك كانت تصرف لها مساعدات اجتماعية بما يشير إلى التلاعب مما يثير شبهة الإهمال غير المقصود أو المتعمد لضياع الملفات مما يستلزم وقف هذه الملفات احترازيا لوقف الصرف لحين التأكد من حق الصرف من عدمه.

هند الصبيح

الصبيح: التأخير في تحصيل المديونيات في العديد من ملفات المساعدات منذ عام 1994

فقدان 4043 ملفاً يثير شبهة التعمد في ضياع الملفات... ووقف احترازي لها للتأكد من حق الصرف

«المحامين» نظمت محاضرة عن الاكتئاب

الرفاعي تطالب بزيادة التوعية بالأمراض النفسية

المحامية عذراء الرفاعي مع المشاركين في الندوة (محمد هاشم)

كريم طارق

أكدت رئيسة لجنة الأسرة بجمعية المحامين عذراء الرفاعي ضرورة توعية المجتمع بالأمراض النفسية خاصة الدخيلة على المجتمع في ظل ما نشهده من تطورات على صعيد التكنولوجيا والإنترنت والعولمة، والتي من شأنها أن تدخل العديد من الأمراض النفسية والأعراض الاكتئابية التي تسبب التصدع والتفكك الأسري وظهور حالات الطلاق والعنف داخل الأسرة.

جاء ذلك في تصريح صحافي لها مساء أمس الأول على هامش المحاضرة التي أقامتها اللجنة بالتعاون مع حملة «نحن نهتم» للتوعية بالمرض النفسي تحت عنوان «الاكتئاب»، والتي أقيمت تحت رعاية رئيسة المشروع الوطني التنموي «أتمنى» الشيخة حصة الصباح.

وأضافت أن اللجنة ارتأت أهمية هذا التعاون مع حملة «نحن نهتم» نتيجة ظهور العديد من الظواهر الدخيلة على مجتمعاتنا والتي من الممكن أن تؤدي إلى انتشار أمراض جديدة لا نعلم مدى تأثيرها على نفسية الفرد وقد تسبب له عرضا نفسيا أو إدمانا، لافتة إلى أن تلك الأسباب دفعت الجمعية إلى إقامة حملة توعوية بالتعاون مع مركز الأسرة لتوعية المجتمع بوجود أعراض نفسية قد يعاني منها الفرد وتسبب مشاكل أسرية عديدة.

وأوضحت أن اهتمام الأسرة بالموضوعات النفسية نتيجة ظهور العديد من الأمراض ومشاكل الانتحار واكتشاف العديد من الحوادث الغريبة على مجتمعاتنا، خاصة أن تلك الحوادث بل جميعها تكون نتيجة عارض أو خلل نفسي داخل الأسرة، خاصة في ظل رفض عدد من أفراد المجتمع مراجعة الطبيب أو المعالج النفسي لاعتقاده أن المراجعة تعني جنونه.

من جهته، أكد المعالج النفسي د.السيد مصطفى أهمية التوعية بالمرض النفسي والتي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في الوقاية منه وتسهل كيفية التعامل معه، مشيرا إلى أن المعرفة بالإضرابات النفسية في مجتمعاتنا محدودة ويتم تفسيرها بشكل خاطئ مثل نقص في الدين أو اللبس والمس، مشيرا إلى أن ذلك التعامل الخاطئ قد يسبب انتكاسة في الصحة النفسية للمريض ويؤدي إلى زيادة حدة المرض.